



الدولة

مجموعة رائعة من منتجات

STAINLESS STEEL

من أشهر الماركات العالمية

ALESSI



صيداوى وشحلا

تحويل القرض التجارية الى أجهزة تخطيط

مساهمتها في التنمية وعملية التوزيع والتسوية

انتهت وزارة المصنوع والتجارة الداخلية من مراجعة مشروع قانون القرض التجارية الجديد، وقد روعي في التعديلات الجديدة للقانون الظروف التي يمر بها الاقتصاد القومي وتحويل القرض الى أجهزة تخطيط اقتصادية تسمح في مجالات التخطيط لدراسة القطاع الخاص في إطار الخطة الشاملة للتنمية وتطوير دورها في تنمية قطاع الإنتاج الاقتصادي كإحدى أجهزة التخطيط التجارية مع الأجهزة المملوكة في الدول الأجنبية باعتبارها تجمعات اقتصادية على مستوى رجال الأعمال.

كما روعي في التعديلات هذه التغيرات الموجودة في القانون المالي وتنشيط اقتصاد القطاع على دور القرض في تنمية الاستثمارات وتوزيع الاستثمارات وتحويلها واستثمارها في القطاع.

تسويق الدعوة الإسلامية بين مصر والسودان

استقبل أمين تنمية الدعوة الدكتور محمد السيد عبد الله وزير الشؤون الدينية بالسودان، في مكتبه بوزارة الشؤون الدينية بالسودان، حيث تناولوا بمسألة التنسيق والتعاون في الدعوة الإسلامية في مصر والسودان، كما تناولوا الدراسات العلمية والفنية بين البلدين، وخاصة السودان، وذلك في نطاق التنسيق بين البلدين.

البنك المركزي المصري

يعمل البنك على مناقشة عامة لصفحة المساهمة الحالية داخل أسواق مصرية بمنطقة الهرم بتأجير الأراضى بالبيع والبريد

المراسلة لخدمة ترقية قرض ٨٧٠٠٠ موط

ويكون الحصول على شروط ومواصفاته هذه

المناقشة من الإدارة العامة للشؤون الإدارية (مونا) ٣١ شارع قصر النيل - القاهرة -

وقد تم يوم الثلاثاء الموافق ١٩٧٨/١٢/١٣ الساعة الثانية عشرة ظهرا موعدا لفتح المظاريف

وتسليم العطاءات داخل مظاريف مغلقة باسم السيد مدير عام الإدارة العامة

للشؤون الإدارية على العنوان أعف التكرار

مصريا يمكن استلام قرض ١٠٪ من قيمة

العطاء - ولبنك المركزي في قول أدركت

أي عطاء دون إيداع الكسب

تأسيس حزب العمل

يعان رسيا بعد قد

الاشراك اجسادا غير الوية

وسرع السيد محمود أبو الوية

بوسن المحتوب أنه غير أن

جميع أعضاء حزب المسلمين

المادة والنسب من صباح يوم

تسبب اجراءات التوقيف ثم

الجنة المركزية لتتبع أرواق

الحزب وإعلان فيه رسيا

حكم ولاية تيمس

يزود الاسكندرية والسوان

الاسكندرية - قديم القوام -

يصل الى هنا اليوم الثلاثة

باتون - حكم ولاية تيمس

يرافقه عدد من كبار

في مجالات الزراعة والاقتصاد

والسياسة - في زيارة

ويوم - وسيتم الوفاء

المنطقة للوقوف على

السياسي والمالي -

اعداد الاتفاقيات التنفيذية للقروض اليابانية لمصر

القروض تمول مشروعات الاتصالات والكهرباء بمنطقة القناة

تخصيص ٧٨ مليون دولار للصناعات الجديدة وقطارات المترو

كتب - أسامة غيث :

انتهت امس المباحثات المصرية اليابانية لاعداد اتفاقية القروض اليابانية الجديدة لمصر والتي تبلغ قيمتها ملايين ياباني (١٨٠ مليون دولار)

وقد تم الاتفاق على تخصيص ١٢ مليون يابانية قارة للسويش لاستيراد خراطيش لشرعات التوسيع والتعمير ١٠ مليون يابانية لشرعات استيراد الطاقة الى ٨ ملايين يابانية لشرعات استيراد معدات وآلات لخدمة مشروعات الطاقة

وكان ان الفريق الياباني يبلغ بمجموعه ١٢ مليون دولار تخصص بمجموعه ١٢ مليون دولار لشرعات تحسين الاتصالات بحفظه بورسيد له تكاويل الاموال وبلغ ٢٠ مليون دولار لدعم شعبة الكهرباء بمنطقة قناة السويس بالانفاق الى ٦٠ مليون دولار لشرعات شركة السكر والتعليق

ولكن ان القروض الاسكندرانية تخصص بها ٢٤ مليون دولار لتحويل مجموعة من المشروعات الصناعية لتحويلها الى حلفاء الكريكت في ابو زعبل

واحدة تيرات السلا بشرية الفترات الصناعية - وتحويل شراء مكائن جديدة لمعالجة الزيت وانتاج سكر الفواكه والمواسير الزهر

وذكر عبد العزيز زوي ان القروض السلي وقيمتها نحو ٥٤ مليون دولار تم الاتفاق على توزيعها كما يلي :

١٢ مليون دولار لاستيراد اجهزة لاسلكية للاتصالات السلكية واللاسلكية

٢٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

١٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

٨ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

١٢ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

٢٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

١٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

٨ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

١٢ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

٢٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

١٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

٨ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

١٢ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

٢٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

١٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

٨ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

١٢ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

٢٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

١٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

٨ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

١٢ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

٢٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

١٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

٨ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

١٢ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

٢٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

١٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

٨ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

١٢ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

٢٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

١٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

٨ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

١٢ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

٢٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

١٠ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

٨ مليون دولار لاستيراد معدات لاسلكية لخدمة القوات الجوية والبحرية

مشروعات تطوير طرق الاقاليم

لبنك الدولي يساهم في تمويل معداتها

وافق البنك الدولي بمشاورته مع مصر على تمويل مشروع تطوير الطرق لخدمة النقل بين الاقاليم من طريق تمويل شراء معدات لخدمة وصيانة الطرق وتزويد القدرات الفنية ويقتطع هذا المشروع نحو ٢٠ مليون جنيه

وكان خبراء النقل بالبنك الدولي قد بدأوا في مناقشة مشاكل شركات نقل الركاب امس في الدورة التي تعقد بالاسكندرية لبحث اساليب تطوير وتنفيذ مشروعات النقل لرفع كفاءته

وقد طرح الدكتور عبد الحامد لاتبين المؤتمر على الدورة التي يشارك فيها رؤساء شركات وممثلين من اقاليم مصر ركز على الجوانب الاقتصادية للمشروعات

واكد خبراء النقل الدولي على ضرورة الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للمشروعات

والاخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية للمشروعات

على المواطنين الذين لا يساهم في تمويل مشروعات النقل

بالاستثمار الخاص في الفترة الماضية

والاخذ بان هذه الفترة تخصص لاستخراج رخص القيادة المهنية الخاصة

الجديدة فقط

وكان خبراء النقل بالبنك الدولي قد بدأوا في مناقشة مشاكل شركات نقل الركاب امس في الدورة التي تعقد بالاسكندرية لبحث اساليب تطوير وتنفيذ مشروعات النقل لرفع كفاءته

وقد طرح الدكتور عبد الحامد لاتبين المؤتمر على الدورة التي يشارك فيها رؤساء شركات وممثلين من اقاليم مصر ركز على الجوانب الاقتصادية للمشروعات

واكد خبراء النقل الدولي على ضرورة الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للمشروعات

والاخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية للمشروعات

على المواطنين الذين لا يساهم في تمويل مشروعات النقل

بالاستثمار الخاص في الفترة الماضية

والاخذ بان هذه الفترة تخصص لاستخراج رخص القيادة المهنية الخاصة

الجديدة فقط

وكان خبراء النقل بالبنك الدولي قد بدأوا في مناقشة مشاكل شركات نقل الركاب امس في الدورة التي تعقد بالاسكندرية لبحث اساليب تطوير وتنفيذ مشروعات النقل لرفع كفاءته

وقد طرح الدكتور عبد الحامد لاتبين المؤتمر على الدورة التي يشارك فيها رؤساء شركات وممثلين من اقاليم مصر ركز على الجوانب الاقتصادية للمشروعات

واكد خبراء النقل الدولي على ضرورة الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للمشروعات

والاخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية للمشروعات

على المواطنين الذين لا يساهم في تمويل مشروعات النقل

بالاستثمار الخاص في الفترة الماضية

والاخذ بان هذه الفترة تخصص لاستخراج رخص القيادة المهنية الخاصة

الجديدة فقط

وكان خبراء النقل بالبنك الدولي قد بدأوا في مناقشة مشاكل شركات نقل الركاب امس في الدورة التي تعقد بالاسكندرية لبحث اساليب تطوير وتنفيذ مشروعات النقل لرفع كفاءته

وقد طرح الدكتور عبد الحامد لاتبين المؤتمر على الدورة التي يشارك فيها رؤساء شركات وممثلين من اقاليم مصر ركز على الجوانب الاقتصادية للمشروعات

واكد خبراء النقل الدولي على ضرورة الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للمشروعات

والاخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية للمشروعات

على المواطنين الذين لا يساهم في تمويل مشروعات النقل

بالاستثمار الخاص في الفترة الماضية

والاخذ بان هذه الفترة تخصص لاستخراج رخص القيادة المهنية الخاصة

الجديدة فقط

وكان خبراء النقل بالبنك الدولي قد بدأوا في مناقشة مشاكل شركات نقل الركاب امس في الدورة التي تعقد بالاسكندرية لبحث اساليب تطوير وتنفيذ مشروعات النقل لرفع كفاءته

وقد طرح الدكتور عبد الحامد لاتبين المؤتمر على الدورة التي يشارك فيها رؤساء شركات وممثلين من اقاليم مصر ركز على الجوانب الاقتصادية للمشروعات

واكد خبراء النقل الدولي على ضرورة الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للمشروعات

والاخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية للمشروعات

على المواطنين الذين لا يساهم في تمويل مشروعات النقل

بالاستثمار الخاص في الفترة الماضية

والاخذ بان هذه الفترة تخصص لاستخراج رخص القيادة المهنية الخاصة

الجديدة فقط

وكان خبراء النقل بالبنك الدولي قد بدأوا في مناقشة مشاكل شركات نقل الركاب امس في الدورة التي تعقد بالاسكندرية لبحث اساليب تطوير وتنفيذ مشروعات النقل لرفع كفاءته

وقد طرح الدكتور عبد الحامد لاتبين المؤتمر على الدورة التي يشارك فيها رؤساء شركات وممثلين من اقاليم مصر ركز على الجوانب الاقتصادية للمشروعات

واكد خبراء النقل الدولي على ضرورة الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للمشروعات

تطوير السكة الحديد

واستيراد ٩٤ جرارا

و ٣٠٠ عربة

درجة ثالثة

يبدأ في اوتال العام القادم

خطة حصر الميزانية

الحديدية وحل مشكلة الإزاحم

بها الركاب على خطوط السكة

الحديدية لزيادة عدد الركاب

من ٢٠٠ مليون الى ٤٠٠ مليون

سنتويا وزيادة حجم تسهيل

بالسكة الحديدية تدريجيا من ٥٠

مليون الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون

من سنويا الى ١٠٠ مليون



الدكتور حامد السايح يعلن - في حديث خاص - للأهرام :

تطورات هامة يشهدها الاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة التضخم تخف حدته نتيجة لرفع سعر الفائدة وزيادة المدخرات سدونا كل متأخرات الالتزامات الأجنبية في مواعيد استحقاقها



د. حامد السايح

في حديث خاص للأهرام قال الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي بأن تعديل القوانين واللوائح الخاصة بالبنوك والتي ظلت سائدة لفترة طويلة بعد التقييم وقيل الانفتاح قد زادت من قدرات القطاع المصرفي على القيام بالامداد الملتزم على عتقه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد ساعدت الخطوات التي اتخذتها مصر للاصلاح المالي والاقتصادي اثرها الكبير على تحسين الارواح الاقتصادية ، فقد تم تخفيض كل متأخرات الالتزامات الأجنبية في مواعيد استحقاقها كما ان الودائع في البنوك قد تضاعفت نتيجة لرفع سعر الفائدة عليها ، فقد زادت المدخرات المحلية الى ٨٦٥ مليون جنيه في آخر سبتمبر الماضي ، بنسبة زيادة ٢٤٦٪ عن اجمالي مدخرات العام الماضي والتي بلغت ٨٩٩٢ مليون جنيه . وقد قامت البنوك في المقابل بزيادة التسهيلات الائتمانية التي تمنحها لقطاعات الاعمال من ٨١٨ مليون جنيه عام ٧٢ الى ١٦٦٤ مليون جنيه في نهاية النصف الاول من عام ١٩٧٨ فضلا من استيعاب السوق المالية للنفقات التي اصدرت سندات التنمية بالودار .

الدكتور مصطفى خليل يعلن :

لن تتوانى الحكومة في تقديم التسهيلات للمستثمرين وخاصة للأشقاء العرب



صرح الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ان جميع القرارات الاقتصادية التي ستصدر سيراى فيها ان تكون محققة لصالح البلاد القومية في مجالات الاستثمار العربي والاجنبى . وفي هذا المجال لن تتوانى الحكومة عن تقديم جميع التسهيلات اللازمة للمستثمرين وخاصة بالنسبة للأشقاء العرب .

ومن اجل تحقيق هذه الامور فان الحكومة بصدد تعديل تشريع واخصاصات الجلبى الاعلى للاستثمار بهدف دفع سياسة الانفتاح ودعم الاقتصاد القومى .

وكما يلي نص الحديث :

شهد الجهاز المصرفي المصري خلال الفترة الماضية تطوراً هائلاً في التوسيع الذي كان لها أكبر اثر في قيام دور فعال يتكامل مع الجهود الاقتصادية الجارية لتجديد عملية التنمية بل قد تمكنت من السيطرة التضخمية وتشتد هذه التوسيعات لخلق حرية الجواز المصري بما يكفل سياسة الانفتاح الاقتصادي والعمل جدياً على جذب الاستثمار الاجنبي الذي سيجب ان يمتد لتشملها في مصر وفقاً للتقديرات رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار راس المال العربي والاجنبى . كما انه بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ اصبح لبنك المركزي سلطانية في ادارة السياسة النقدية والائتمانية والائتمار على اموال الجهاز المصرفي لتسيير مزاولة جميع البنوك لتشغيلها في إطار خطة التنمية الاقتصادية ، كما اصبح له الحق في تحديد اموال القسم واسعار الفائدة والدالة والمدينة على السياسات المصرفية دون التقييد بالحدود القصوى عليها في اقتراح آخر . وقد جاء لبنك المركزي بالمثل في كيفية حيل اسعار الفائدة حيث يصحح سعر الفائدة الدالة اداة فاعلة في ضبط مزاولة الجهاز المصرفي في سوق النقد المحلية احدى وسائل فريدة استخدام والتحكم من راس المال المعهود وضمان كفاءة تخصيص الائتمان الخاضع مع المحافظة على توسعه في المعهود التي تؤدي الى تحقيق الاستقرار النقدي للتوسيع . لذلك قام لبنك المركزي برفع اسعار الفائدة بحدود ١٠ في المائة ثلاث مرات خلال الفترة من ١٩٧٦ الى يونيو ١٩٧٨ ، حيث اصبح سعر الخصم ٨ في المائة وأصبحت اسعار الفائدة الدالة على التوافيق تتراوح بين ٤ في المائة و ٧ في المائة تتراوح اسعار الفائدة الدالة على التوافيق بين ٩ في المائة و ١١ في المائة ويستهدف هذا الترفيع التوسيعي لاسعار الفائدة لحد من التضخمات لتقتصر من طريق شبة الودائع وتزيد الائتمان .

وقد استعفى تشييد دور الجهاز المصرفي اعادة النظر في القوانين واللوائح الخاصة بالبنوك التي ظلت سائدة لفترة طويلة بعد التقييم وقيل الانفتاح قد زادت من قدرات القطاع المصرفي على القيام بالامداد الملتزم على عتقه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد ساعدت الخطوات التي اتخذتها مصر للاصلاح المالي والاقتصادي اثرها الكبير على تحسين الارواح الاقتصادية ، فقد تم تخفيض كل متأخرات الالتزامات الأجنبية في مواعيد استحقاقها كما ان الودائع في البنوك قد تضاعفت نتيجة لرفع سعر الفائدة عليها ، فقد زادت المدخرات المحلية الى ٨٦٥ مليون جنيه في آخر سبتمبر الماضي ، بنسبة زيادة ٢٤٦٪ عن اجمالي مدخرات العام الماضي والتي بلغت ٨٩٩٢ مليون جنيه . وقد قامت البنوك في المقابل بزيادة التسهيلات الائتمانية التي تمنحها لقطاعات الاعمال من ٨١٨ مليون جنيه عام ٧٢ الى ١٦٦٤ مليون جنيه في نهاية النصف الاول من عام ١٩٧٨ فضلا من استيعاب السوق المالية للنفقات التي اصدرت سندات التنمية بالودار .

قانون جديد لتطوير الشركات المساهمة

يدت وزارة التوسيع في اعداد مشروع قانون جديد لتطوير قانون الشركات وازالة كافة المعوقات امام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ليتواءم مع متطلبات المرحلة الاقتصادية الجديدة .

وتوسيع مجال مساهمة سياسة الانفتاح الاقتصادي بما يحقق افضل السبل لتشجيع دور القطاع العام والخاص في الوفاء للاستثمار الذي

وتتبع المرونة الكلية لحضر لادامس لتلبية الانفتاح الاقتصادي . وذلك تحقيقاً لاسهام جميع الجوانب النشطة بحرية وعربية واجنبية . سواء في خلق القطاع العام والقطاع الخاص في خدمة الاقتصاد القومى في إطار الخطة العامة للدولة . وصرح مدير بترول بوزارة التوسيع بان تطوير قانون الشركات اعتباراً من المصدر الاساسى لكافة انواع شركات الامور قد هيئت بدرجة كبيرة حتى انها لم تتجاوز تلك القصورات التي ابيت خلال النصف الثاني من العام السابق . وفي الوقت ذاته اسفرت عمليات التوسيع الهائلة لتدعيم الاجنبي من زيادة مواردها التقنية بسبب زيادة حصة المدخرات التوسيعية للمصريين ، بينما تراجعت الاستثمارات الأجنبية بسبب حدود الاستثمارات غير المتطورة . وقد أدى استمرار استخدام المواطنين لغيرهم في تحويل عمليات الاستثمار بدون تحويل حيلة الى زيادة المدخرات من الواردات السلعية في خلق السوق التي اجمالى الخروقات من الواردات يتكرر من ٥ في المائة .

تقدرات البنوك زادت بعد رفع سعر الفائدة

وقد استعفى تشييد دور الجهاز المصرفي اعادة النظر في القوانين واللوائح الخاصة بالبنوك التي ظلت سائدة لفترة طويلة بعد التقييم وقيل الانفتاح قد زادت من قدرات القطاع المصرفي على القيام بالامداد الملتزم على عتقه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد ساعدت الخطوات التي اتخذتها مصر للاصلاح المالي والاقتصادي اثرها الكبير على تحسين الارواح الاقتصادية ، فقد تم تخفيض كل متأخرات الالتزامات الأجنبية في مواعيد استحقاقها كما ان الودائع في البنوك قد تضاعفت نتيجة لرفع سعر الفائدة عليها ، فقد زادت المدخرات المحلية الى ٨٦٥ مليون جنيه في آخر سبتمبر الماضي ، بنسبة زيادة ٢٤٦٪ عن اجمالي مدخرات العام الماضي والتي بلغت ٨٩٩٢ مليون جنيه . وقد قامت البنوك في المقابل بزيادة التسهيلات الائتمانية التي تمنحها لقطاعات الاعمال من ٨١٨ مليون جنيه عام ٧٢ الى ١٦٦٤ مليون جنيه في نهاية النصف الاول من عام ١٩٧٨ فضلا من استيعاب السوق المالية للنفقات التي اصدرت سندات التنمية بالودار .

السوق المالية استوعبت سندات التنمية التي صدرت

ومن ناحية اخرى ادرست حيلة التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك لقطاع الاعمال من ٨١٨ مليون جنيه في آخر عام ١٩٧٤ الى ١٦٦٤ مليون جنيه في نهاية النصف الاول من عام ١٩٧٨ ، بنسبة زيادة ٢٤٦٪ عن اجمالي مدخرات العام الماضي والتي بلغت ٨٩٩٢ مليون جنيه . وقد قامت البنوك في المقابل بزيادة التسهيلات الائتمانية التي تمنحها لقطاعات الاعمال من ٨١٨ مليون جنيه عام ٧٢ الى ١٦٦٤ مليون جنيه في نهاية النصف الاول من عام ١٩٧٨ فضلا من استيعاب السوق المالية للنفقات التي اصدرت سندات التنمية بالودار .

زادت بدرجة ملحوظة حالياً

اما فيما يتعلق بالعمليات مع المال الخارجي قد تضمن حيزاً من العمليات الجارية ، كما تضمن حيزاً من العمليات السلبية . وللاطلاع على تفاصيل اكثر من عمليات التوسيع والتمويل والتحويلات والعمليات المصرفية والتحويلات الخارجية قد هيئت بدرجة كبيرة حتى انها لم تتجاوز تلك القصورات التي ابيت خلال النصف الثاني من العام السابق . وفي الوقت ذاته اسفرت عمليات التوسيع الهائلة لتدعيم الاجنبي من زيادة مواردها التقنية بسبب زيادة حصة المدخرات التوسيعية للمصريين ، بينما تراجعت الاستثمارات الأجنبية بسبب حدود الاستثمارات غير المتطورة . وقد أدى استمرار استخدام المواطنين لغيرهم في تحويل عمليات الاستثمار بدون تحويل حيلة الى زيادة المدخرات من الواردات السلعية في خلق السوق التي اجمالى الخروقات من الواردات يتكرر من ٥ في المائة .

بنك القاهرة وباريس
BANQUE DU CAIRE ET DE PARIS
B.C.P.
البنك المتخصص في الخدمات المصرفية الدولية
بنك مشترك بين كل من :
بنك تاسيونال دي بارى
ثالث البنوك عالمياً
١٨٦٤ فرعا في فرنسا
٥٧ بليون دولار اصول
موجود في ٦٨ دولة
بنك القاهرة
ثاني البنوك المصرية
٨٠ فرعا في مصر
٢ بليون دولار اصول
القاهرة : ١٤ شارع السراى الكبرى - جازين سدى - القاهرة
٣٩٩٦ - ٣٩٨٨ تليكس ٩٣٧٢٢ BACAP تليفون BACAIP

LLOYDS BANK INTERNATIONAL
IS AT YOUR DISPOSAL FOR ALL BANKING BUSINESS IN CONVERTIBLE CURRENCIES
44, Mohamed Mazhar St. Zamalek
Tel: 809046/808962/809531/809929
Telex: 92344 Lloyd UN
Cables: INTERLOYD

بنك القاهرة وباريس
BANQUE DU CAIRE ET DE PARIS
B.C.P.
البنك المتخصص في الخدمات المصرفية الدولية
بنك مشترك بين كل من :
بنك تاسيونال دي بارى
ثالث البنوك عالمياً
١٨٦٤ فرعا في فرنسا
٥٧ بليون دولار اصول
موجود في ٦٨ دولة
بنك القاهرة
ثاني البنوك المصرية
٨٠ فرعا في مصر
٢ بليون دولار اصول
القاهرة : ١٤ شارع السراى الكبرى - جازين سدى - القاهرة
٣٩٩٦ - ٣٩٨٨ تليكس ٩٣٧٢٢ BACAP تليفون BACAIP

المنافسة

هي طابع النظـام المصـرفي الألماني الدولي



بـقـلم د. هـلمـوت جـايـجر
رئيس ديوتشر سباركاش أوتجيو فيرلنك

لانديزك او سباركاش وينطبق ذلك على فتح والتعامل في حسابات الاعتماد ونديلا. المدفوعات الاجنبية عن طريق النظام الدولي لنقل المدفوعات الخارجية الى تمويل كل الودائع والمصارف.

وتنافس البنوك الألمانية بدرجـة كبيرة من احـد المـشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تستفيد الى ابد حد من النظام المصرفي الألماني. المنافسة في تقديمها خدمات كبيرة من مبادئ التي قد اعاد من رأس المال العاد قصير الاجل والقروض متوسطة الاجل الى تمويل وجود البنوك التجارية مع ابروع قوة لها في المجتمع ونموني بذلك السباركاش يضيف ولاشك عنصرا مميـزا للنظام المصرفي المتنافس.

لقد ظهرت بعض الطلاب المرمية شادي بكامير البنوك الألمانية الحكومية على سياساتها العملية ولكن في النهاية ادرك الجميع ان البنوك التي تسيطر عليها الحكومة كلية لن تستطيع ان تغطي خدمة افضل من تلك المقدمة بالفعل من جانب نظام الجبوعات الثلاث. ان مرونة النظام المصرفي في ألمانيا الغربية استطاع الى ابد حد ان يبرع في جميع المام التي قام بها.

التجارة الخارجية - فان البنوك الألمانية لا يمكنها تجاهل النشاط التجاري الخارجي. وهذه التحويلات التي لا يقوم بها السباركاش بنفسه تتم عن طريق اللانديزاتكن الخاص به والعكس صحيح ايضا فان العملاء الاجانب يستطيعون ان يقوموا بالتحويلات المالية مع اي شركة ألمانية او اي مستورد في أي موقع عن طريق أي

المشروعات البرانية وخلق مبدى من التسهيلات التعليمية طلب. مجالس خفية لتدويلها. وهذا تلميح اللانديزاتكن - تمويل هذه المشروعات، كما ازداد نشاطها في التمويل الصناعي بدرجة كبيرة ونتيجة للكتابة الكبيرة التي تتمتع بها ألمانيا الغربية في التجارة الدولية - اذ ان ٢٥٪ من نشاطها يتركز في قطاع

تعتبر وعا للفقير مؤسسة ماركة ملحة حابة من اجل التيام بوشكس. عبود المصلحة المالية. ان لها « وطنية خفية حابة » حدة من امر فتح عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي لطعامات كبيرة من السكان ومن اجل توفير رأس المال اللازم للاستقرار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومن اجل توفير تسهيلات القروض التي تحتاجها البنوك المحلية والائتمانية للقيام بواجبها. ولا يضر الـ « سباركاش » نشاطه على السمل « الربح » ولكنه يجبر على تقديم الضمان المصرفية الشائعة لامتلاكه وقد أدى ذلك الى زيادة المنافسة مع البنوك الخاصة. مع ذلك فان النوائف التي يربحها الـ « سباركاش » تنخفض في زيادة موارده من رأس المال أو لتحويل الانشغال للمشروعات العامة.

لقد أصبح السباركاش اليوم يمثل ٤٠٪ من إجمالي الحجم المرمي من ائتمانية الغربية ويمتد هذا مؤشر عام على ان خصائص نظاما مع رفاهيات وام يلمح حاله - كما يشير أيضا الى انه يتحكم في البنوك المملوكة للدولة. حلة بعد النظام المرمي الألماني جزوا كبيرا من متمر المنافسة «وحا جوره» يمكن ان يكون له اثر سلبي على اجالي ميليت المشروعات الخاصة. لها نشاطات الـ « لانديزاتكن - جيروتران » (المجموعة للسونة الدائرية) فينظمها قانون وتشريعات الدولة. والى جانب قوتها بطيئة احتياجات القروض للدولة فان الـ « لانديزاتكن - جيروتران » تحصل ايضا كنوك مركزة للسباركاش - « داي فين » في ألمانيا « مستخدمة واستعمال النشاطات المالية للسباركاش - الـ « لانديزاتكن - جيروتران » في البنوك الدولية والبنوك التي تقوم بمهام الخاصة للـ « سباركاش ».

السوق والخصائص الاجتياحي للمواطنين عن المل. ان التظام المرمي في ألمانيا الغربية يمثل ختمرا حابا في التيم الاقتصادي للدولة وكلاما موجهة للثقافة. وتعتبر القوة السليقة الى ان التظام المرمي المالي يعتبر حلة حابة لتظام المشروعات الخاصة في ألمانيا الغربية. وهناك ثلاث تجويعات قوية من البنوك التجارية تنفذين المنافسة الشديدة من اجل مصلحة العميل وهي: البنوك الخاصة والبنوك المملوكة للدولة والبنوك في الملكية العامة (بنوك الاندلس). وفي ظل هذه الدولة المنافسة شغافيا والكثيرة السكان مع ارتفاع مستويات المعيشة فان الطلب الواقع على البنوك الخاصة يها كير جدا.

هذه المجموعات المرمية الثلاث لا تختلف من حيث البيل فقط بل تختلف ايضا في اهدافها المالية وفي مملتها. البنوك الخاصة تيم ايليا بدرجة بالارتياح وهي تتنوع من تلمية « الخبز » ورأس المال وتركيز نشاطات مملتها. وقد أصبحت البنوك الخاصة تحسم خجما مرمية في جميع انحاء الدولة ويرجع ذلك الى الطلب على القروض قصيرة الاجل. البنوك التعاونية تصل الى الخصام الاول على اساس بطي أو اقلبي. انها تيم ايليا بدفع مينة التنصن الاقتصادي لمملتها. وخلاف البنوك الخاصة والتعاونية فان السباركاش (بنوك الانصار) والـ « لانديزاتكن - جيروتران » (بنوك الدولة والبنوك التي تقوم بمهام الخاصة للـ « سباركاش »)

بلا ان اسلم المدة تطل غير مرمية وهذا يبرز شبكة المنافسة الدولية السليقة للمناعة الائتمانية. ونتيجة الاهمية الكبيرة التي توليها ألمانيا لزيادة صادراتها فقد أصبح لها مصلحة حيوية في رؤية الدول الاخرى تحصل مشاكلها الاقتصادية والمالية بحيث تستطيع هذه الدول تكوين حصيلة من المملية المصممة اللازمة لقيامها بشراء المنتجات الألمانية. ولذلك تقع على مؤسسات التمويل الدولية كالبانك الدولي للانشاء والتعمير ومندوق النقد الدولي مهمة ضمان استخدام القروض الدولية من اجل تحقيق تضمن هيكلي في الاقتصاد وليس مجرد تمويل التضخم.

وبفضل النظام التلمني استطاع الاقتصاد الألماني ان يتغلب على مشاكل عديدة نائمة من التغير الهيكلي. وتضمن للقواعد الأساسية التي تحكم هذا النظام استمرار مرونته وبالإضافة الى التأثير الحكومي غير المباشر - في شكل ضرائب مثلا - فإن القواعد الأساسية تضمن ايضا مبادئ الاحتفاظ بالاستقرار النقدي والملكية الخاصة للمشروعات وتكوين الاستثمار المحددة بواسطة

ويمكن ما كان يتوقعا لم تتحجج التجارة الخارجية ان تغطي الخدمة اللازمة للاقتصاد الألماني لتقارير ايرادات ألمانيا الغربية من السلع التالية الصنع ايرادت بنسبة ٨٠٪ خلال النصف الاول من عام ١٩٧٨ ايضا ايرادت صادراتها بنسبة ٢٤٪. ان الاقتصاد الألماني يعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية بمعنى من اثار ارتفاع تكاليف الإنتاج. واضع قبة الفرك الألماني ايضا. على ذلك ان انخفاض قيمة الدولار المرمي قد اضطر الفرك النقدي وألمانيا الغربية في الاسواق الدولية. بعد نهاية عام ١٩٧٢ ايرادت قيمة الفرك الألماني بنسبة ٤٩٪. كان للفرك الاقتصادي الذي مملتهه معظم دول أوروبا الغربية اثره على تجارة الصادرات الألمانية. فلكه فان تعيق مملات التصدير الألمانية يعني ان تم بالتمنوع مع جميع شركاء ألمانيا التجاريين وان يكون ذلك مملها مع هدف الوصول الى تقديم دولي للمل.

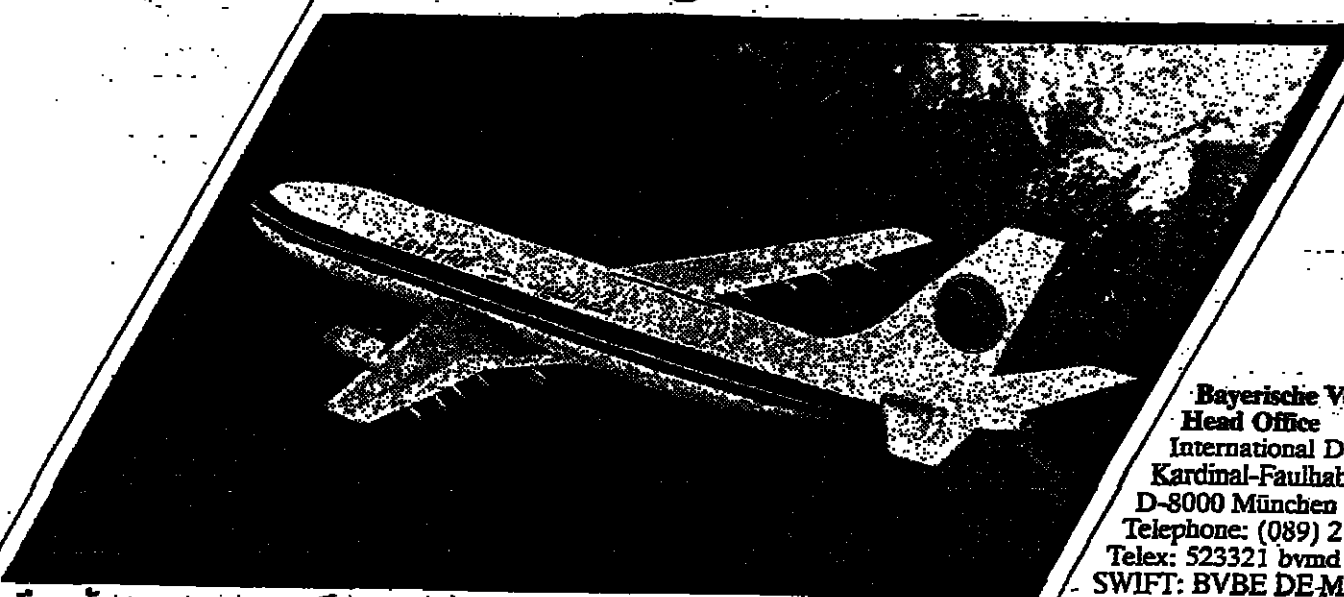
في الدول اجماع خطة التنصن الاقتصادي والتي بلغت نسبة خصصات المخرجات الى الناتج الإجمالي حوالي ١٢٪ في السنوات الخمس عشرة الأخيرة. مع ذلك فقد بلغ هذا المعدل ٢٢٪ في ألمانيا الغربية بعد اصر مملتها بين ايام الدول الصناعية في الملم اذ بلغ هذا المعدل ١٦٪ في الولايات المتحدة الأمريكية واكثر من ٢٦٪ في فرنسا وموالي ٨ الى ٢٦ في كل من اليابان وكندا. فلكه فان مخرجات رأس المال في مركات ألمانيا لزيادة صادراتها قد أصبح بالقدرة الدولية. وتعتبر المنافسة الألمانية بشتير الى انه ليس من الممكن ان يكون لها مملها هيكلي حتى

بايريش فيرينزبانك تقارير عن واحد من أكبر المصارف في ألمانيا



المركز الرئيسي في ميونخ

فروع نيويورك



بايريش فيرينزبانك يقوم بدور رئيسي في تمويل ايرياس الأوروبية

مجموعته	
بايريش فيرينزبانك	٧٨/٦/٣٠
إجمالي الأصول	٦٩,٥
مستحقات للعملاء	١٦,٦
مستحقات من العملاء	١٥,٢
إصدار سندات	٣٧,٥
مرهونات وقروض	٣٧,٣
مستحقات عامة	٣٧,٣
مصادر رئيسية	١,٥
بالمليون مارك ألماني	

Bayerische Vereinsbank
Head Office
International Division
Kardinal-Faulhaber-Strasse 1
D-8000 München 2
Telephone: (089) 2132-1
Telex: 523321 bvmd
SWIFT: BVBE DE-MM

Bayerische Vereinsbank
(Union Bank of Bavaria)
London Branch
40, Moorgate
LONDON EC2R 6EL
Telephone: (01) 628 9066-70
Telex: 881 3172/3 bvl g

Union Bank of Bavaria
(Bayerische Vereinsbank)
New York Branch
430, Park Avenue
NEW YORK, N.Y. 10022, USA
Telephone: (212) 7 58-46 64
Telex: 6 2 850 ubb uw

BAYERISCHE VEREINSBANK
INCORPORATING BAYERISCHE STAATSBANK AG

البنك المركزي ودوره الكبير في خدمة الاقتصاد المصري

الجهاز المصرفي الآن قوامه ٦١ بنكاً من بينها ٥٧ بنكاً مسجلة لدى البنك المركزي

أصبح الجهاز المصرفي في مصر يتكون بالاتصال إلى البنك المركزي من ٦١ بنكاً منها ٥٧ بنكاً مسجلاً لدى البنك المركزي المصري .

وقد بلغ عدد البنوك التي أنشئت وفقاً لقانون استثمار المال المصري والأجنبي في نهاية سبتمبر ١٩٧٨ « ٢١ بنكاً » .

ومنذ قيام البنك المركزي المصري في ممارسة سلطاته الواسعة في الرقابة مع البنوك بعد صدور قانون البنوك والأمان رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ ، فقد شهد الجهاز المصرفي في مصر أحداثاً متلاحقة بدأت بتأسيس البنك الأهلي وبنك مصر في أوائل الستينات وحتى أصبح الجهاز المصرفي يضم الآن ٦١ بنكاً مختلفة .

وهذا التحول هو محاولة لتقسيم دور البنك المركزي المصري في خدمة الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الجديدة من أوائل عام ١٩٧٧ وحتى آخر يونيو من العام الحالي .

تطور النظام المصرفي المصري

الانفتاح الاقتصادي

ماذا حقق

من خلال الجهاز المصرفي

في الفترة من أوائل عام ١٩٧٥

حتى آخر يونيو الماضي

بمزاولة كافة الممارسات المصرفية والاقتصادية في تأسيس المشروعات الاستثمارية .

وانتظاماً بتحكم قانون الاستثمار ، تمتد إلى البنك المركزي المصري كثير من الطلبات لإنشاء بنوك أجنبية أو موزعة لها في مصر . وقد بلغ عدد البنوك التي أنشئت وفقاً لقانون استثمار المال المصري والأجنبي في نهاية سبتمبر ١٩٧٨ واحد وثلاثين بنكاً (منها ١٠ بنوك تجارية و ٢١ بنك استثمار وأمن) .

وأصبح الجهاز المصرفي يتكون بالإضافة إلى البنك المركزي من ٦١ بنكاً منها ٥٧ بنكاً مسجلاً لدى البنك المركزي .

وفي أواخر عام ١٩٧٥ صدر القانون رقم ١٢٠ في شأن البنك المركزي ، والجهاز المصرفي بشكل للصوتين المصرية والقانون . وسيتم هذا القانون تطوير الجهاز المصرفي وتحريره من القواعد الإدارية والمالية المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها في الحكومة والقطاع العام وأعلى القانون لبنك المركزي سلطة تحديد أسعار الفائدة الداخلية والخارجية دون التمييز بين العملات الأجنبية أو المحلية .

والتنظيم بالحدود المنصوص عليها في أي مشروع آخر ، وأصبح للبنوك حرية واسعة فيما يخص مزاولة كافة الممارسات المصرفية والاقتصادية في تأسيس المشروعات الاستثمارية .

ومن أواخر عام ١٩٧٥ صدر القانون رقم ١٢٠ في شأن البنك المركزي والجهاز المصرفي بشكل للصوتين المصرية والقانون . وسيتم هذا القانون تطوير الجهاز المصرفي وتحريره من القواعد الإدارية والمالية المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها في الحكومة والقطاع العام ، وأعلى القانون لبنك المركزي سلطة تحديد أسعار الفائدة الداخلية والخارجية دون التمييز بين العملات الأجنبية أو المحلية .

للتجديد بالحدود المنصوص عليها في أي مشروع آخر ، وأصبح للبنوك حرية واسعة فيما يخص مزاولة كافة الممارسات المصرفية والاقتصادية في تأسيس المشروعات الاستثمارية .

ومن أواخر عام ١٩٧٥ صدر القانون رقم ١٢٠ في شأن البنك المركزي والجهاز المصرفي بشكل للصوتين المصرية والقانون . وسيتم هذا القانون تطوير الجهاز المصرفي وتحريره من القواعد الإدارية والمالية المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها في الحكومة والقطاع العام ، وأعلى القانون لبنك المركزي سلطة تحديد أسعار الفائدة الداخلية والخارجية دون التمييز بين العملات الأجنبية أو المحلية .

والتنظيم بالحدود المنصوص عليها في أي مشروع آخر ، وأصبح للبنوك حرية واسعة فيما يخص مزاولة كافة الممارسات المصرفية والاقتصادية في تأسيس المشروعات الاستثمارية .

ومن أواخر عام ١٩٧٥ صدر القانون رقم ١٢٠ في شأن البنك المركزي والجهاز المصرفي بشكل للصوتين المصرية والقانون . وسيتم هذا القانون تطوير الجهاز المصرفي وتحريره من القواعد الإدارية والمالية المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها في الحكومة والقطاع العام ، وأعلى القانون لبنك المركزي سلطة تحديد أسعار الفائدة الداخلية والخارجية دون التمييز بين العملات الأجنبية أو المحلية .

مارس البنك المركزي المصري سلطات واسعة في الرقابة على البنوك منذ صدور قانون البنوك والأمان رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ . وشهد الجهاز المصرفي أحداثاً متلاحقة بدأت بتأسيس البنك الأهلي المصري وبنك مصر في أوائل الستينات ثم تأسيس جميع البنوك بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ . وبذلك كان للبنك المركزي دوراً هاماً في تطوير الجهاز المصرفي .

وحتى أواخر عام ١٩٧٥ لم تكن إلى الجهاز المصرفي بالإضافة إلى البنوك مسجلة أكثر من ٢١ بنكاً ، وقد انضمت في عام ١٩٧٤ البنوك العربية الأخرى بين رؤوس الأموال العربية واستثمرتها لصالح البلاد العربية والاقتصادية .

وحتى تكون نشطة على تنمية وتطوير الجهاز المصرفي ، وقد استحدثت المادة ١٢ من قانون الاستثمار هذه البنوك مع الخسوف لحكم القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للربحية على النقد الأجنبي .

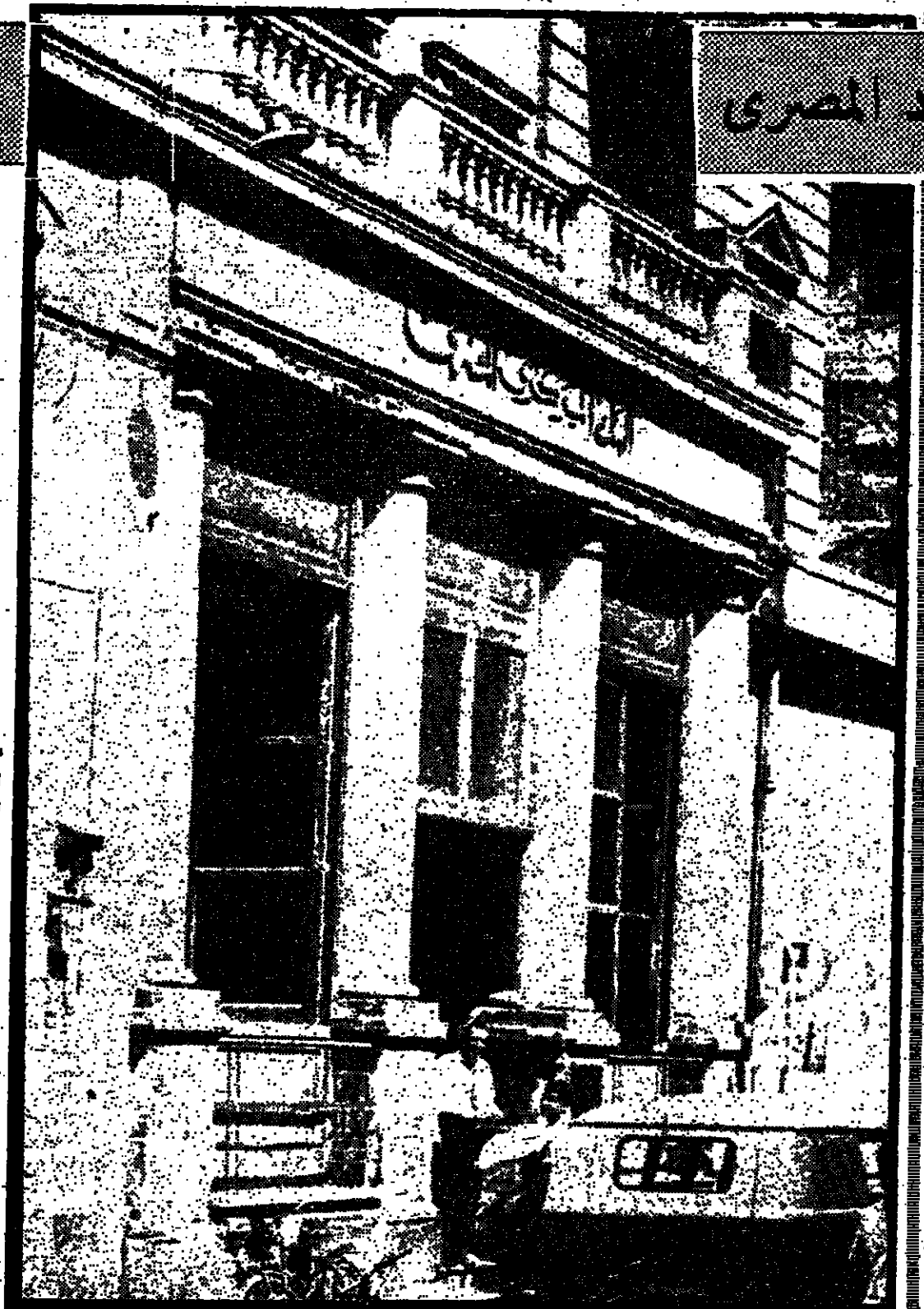
وتنظيم بالحدود المنصوص عليها في أي مشروع آخر ، وأصبح للبنوك حرية واسعة فيما يخص مزاولة كافة الممارسات المصرفية والاقتصادية في تأسيس المشروعات الاستثمارية .

كما تأسس المصرف العربي الدولي في أغسطس ١٩٧٢ بهدف تمويل التجارة الخارجية المصرية على أن يتصرف عمله بالعملة الحرة فقط .

مرحلة الانفتاح :

ونظراً للدور الهام الذي يؤديه الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية وخاصة من ناحية توفير المخرجات وتشجيع الاستثمارات وتحويل الأموال المستثمرة في الدولة إنشاء وتكوين بنوك جديدة . وقد حدد القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ الممثل بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ في شأن استثمار المال المصري والأجنبي والمناطق الحرة الجسالات التي تعمل فيها بنوك الاستثمار والأمان بحيث يتم تشغيلها على الممارسات التي تتم بالمعامل الحرة ، كما نص على أن البنوك التي تقوم بممارساتها بالمعاملة المحلية يجب أن تفتح شكل شركات مشتركة أو شركات ذات رأس مال أجنبي مصري .

وتنظيم بالتشريع الرئيسي لبنوك الاستثمار والأعمال - سواء كانت مشتركة أو موزعة لبنوك أجنبية - على تقديم الأموال اللازمة من العملات الأجنبية للاستثمار في إنشاء المشروعات التي تهم بالقطاع المصري ، أو المشروعات الأجنبية والمشاركة في



البنك المركزي
دمياط
محافظة
البنك المركزي
محافظة
البنك المركزي

الذي ارتفع حجمه من ٢٢٤٠٢ مليون جنيه في آخر عام ١٩٧٤ إلى ١١٠٠٠٠ مليون جنيه في آخر يونيو ١٩٧٨ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

وفيما يتعلق بنشاط بنوك الاستثمار والأمان فقد تزايد خلال العام الماضي في آخر يونيو ١٩٧٨ بمعدل ٧٦٪ .

٧٦٪ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٧٦٪ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٧٦٪ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٧٦٪ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

وقد بدأ نشاط بنوك الاستثمار في مجال الائحة الداخلية والاستثمار في الأوراق المالية لتزود بمسجلة أرصدة هذه البنوك من ٢٧٨ مليون جنيه في آخر يونيو ١٩٧٧ إلى ١٢٣٨ مليون جنيه في آخر يونيو ١٩٧٨ .

أما فيما يخص بنوك الاستثمار المتخصصة وهي قسم البنوك التجارية والزراعية وبنك التنمية الصناعية ، وتشير المراكز إلى أن حجم تلك البنوك في إنشاء ذلك النشاط بحلول عام ١٩٧٨ .

١٩٧٨ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

١٩٧٨ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

١٩٧٨ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

١٩٧٨ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

١٩٧٨ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

١٩٧٨ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

١٩٧٨ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

١٩٧٨ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

١٩٧٨ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

نشاط الجهاز المصرفي في ظل الانفتاح الاقتصادي

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

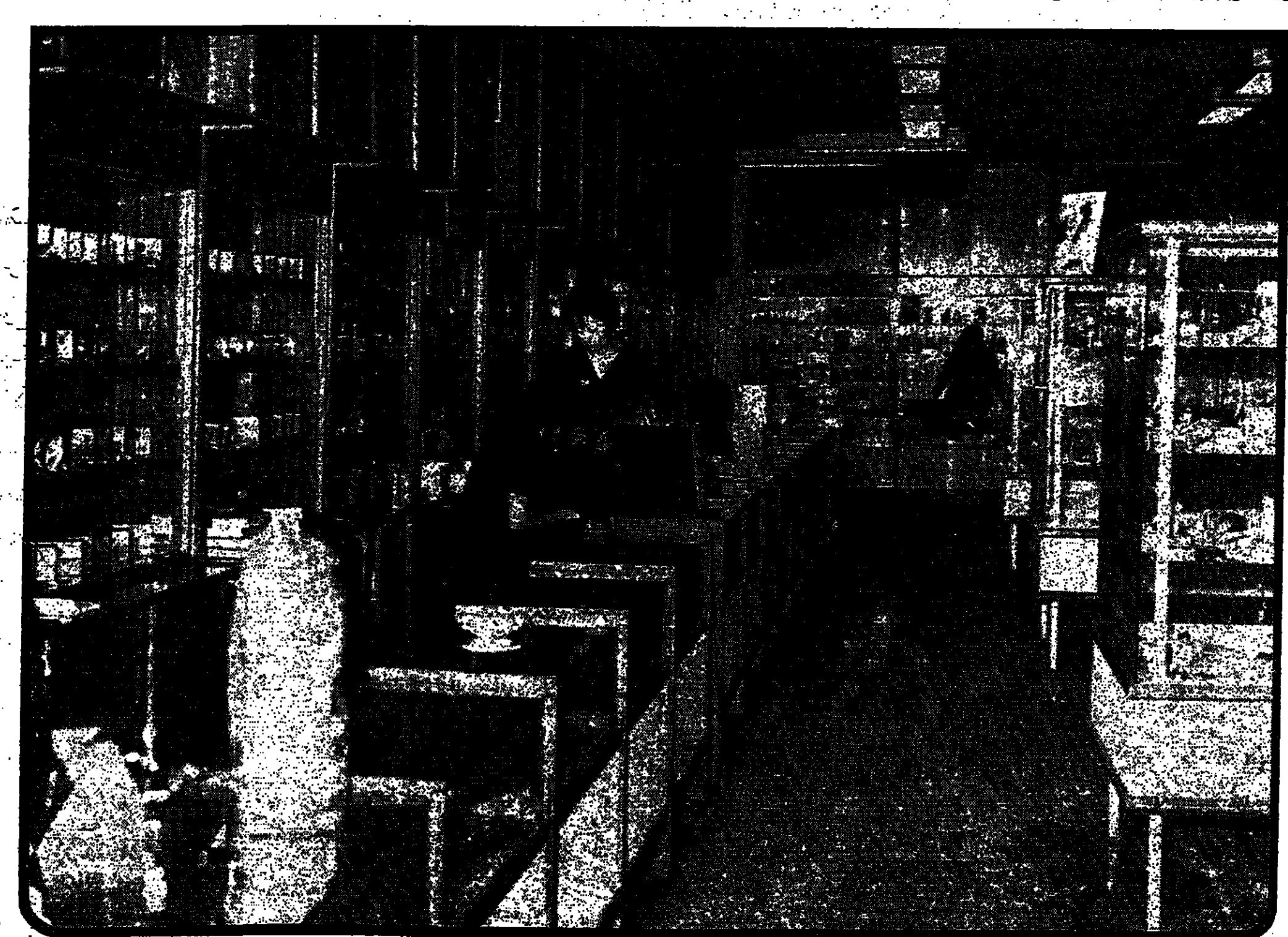
٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .

٢٢٤٠٢ / ١١٠٠٠٠ بنسبة ٤٩٠٪ .



قاعة من داخل فرع البنك المركزي وقد وصل عددها حتى آخر ١٩٧٨ إلى ٢١ بنكاً .

